فيما موكب وزير الداخلية يدهس 4 معتصمين

هل تتحول مطالب الجامعيين العسكريين إلى تمرد عسكري؟

< خرجوا -منذ شهرين- المئات من جميع وحدات القوات المسلحة والأمن البرية والجوية والبحرية وعاهدوا الله وأقسموا أنهم سيواصلون اعتصامهم وسيستمرون بالتصعيد حتى تستجيب قيادتا وزارتي الدفاع والداخلية لمطالبهم العادلة والمشروعة.
منهم؛ وماذا يريدون؟ ولماذا تتجاهل قيادتا الدفاع والداخلية مطالبهم العادلة والمشروعة؟
هذه الأسئلة وغيرها من التساؤلات المتعلقة بهذا الموضوع أجاب عليها أصحاب الشأن في اللقاءات التي أجرتها «الميثاق» مع عدد منهم .. الى التفاصيل..

لقاءات/ فيصل الحزمي

الذبحاني: وزير الداخلية يتعامل معنا تعاملاً حزبياً

الراشدي: للأسف لم نلمس تفاعل المعنيين مع قضيتنا العادلة

القحفة:منذ عام 2006م وحتى اليوم ونحن نطالب

الحدا: إذا لم نسعَ لانتزاع حقوقنا فلن نحصل عليها

ناجي: هناك من يعمل على عدم حل هذه المشكلة

< كانت البداية مع الجندي طارق الذبحاني الناطق الرسمي باسم لجنة الجامعيين بوزارة الداخلية والذي أوضح سبب اعتصاماتهم قائلا:
- نحن خرجنا الى أمام مجلس النواب نناشد نواب الأمة التدخل وإنصافنا من وزير الداخلية، وأضاف: لم نأتِ الى هنا الا بعد أن استنفذنا كل الطرق الحضارية والراقية في تعاملنا مع وزير الداخلية.. لدينا توجيهات من رئيس الجمهورية وأخرى من رئيس الوزراء، ولدينا تقارير من أربع لجان تم تشكيلها لإنصاف الجامعيين وآخرها توجيهات رئيس الجمهورية.. ولكن وزير الداخلية يتعامل مع منتسبي وزارة الداخلية للأسف الشديد - تعاملاً حزبياً ، من كان ينتمي للتجمع اليمني للاصلاح مع احترامنا للإصلاح يمنح حقوقه كاملة وزيادة، والدليل على ذلك الاشخاص الذين أرسلهم الى السعودية وتركيا وباكستان والى قطر والكويت وبعضهم لا يحملون حتى شهادات ثانوية.
هؤلاء المعتصمون اليوم أمام مجلس النواب خريجون جامعيون وماجستير وبعضهم دكتوراة.
ونوه الذبحاني الى أن عدد الخريجين الجامعيين الذين يطالبون بترقيتهم بحسب الإحصائيات في كشوفات وزارة الداخلية يصل عددهم حوالي ثلاثة آلاف جامعي معظمهم تخرجوا عام ٢٠٠٠م ومنذ تخرجهم وهم ينتظرون ترقيتهم وملفاتهم مسلمة في قطاع التدريب والتأهيل بوزارة الداخلية.
وقال الذبحاني: إن وزير الداخلية ليس لديه نية لحل قضيتنا وليس لديه ما يبرر ذلك سوى أننا لا ننتمي لحزب الاصلاح.
لذا سوف نعمل على انتزاع حقوقنا المشروعة بالطرق السلمية التي كفلها لنا الدستور والقانون ولن نفض اعتصامنا حتى تتم الاستجابة لمطالبنا.

وزير الداخلية ومن حوله

< الجندي/ فارس عبده علي أحمد ناجي رئيس اللجنة الأمنية للجامعيين المتظلمين هو الآخر أقسم مع زملائه على مواصلة الاعتصام حتى يتم الاستجابة لمطالبهم وقال:
- لا نريد سوى حقوقنا التي كفلها لنا القانون ولا نطالب أكثر من ذلك، وأضاف: للأسف الشديد- هناك عدم نية لمنح الخريجين الجامعيين حقوقهم.. هناك مماطلة متعمدة حيث شكلت أكثر من لجنة من قيادة وزارة الدفاع السابقة والحالية لوضع آلية تكفل معالجة أوضاع المتظلمين الا أن تلك اللجان لم تصل الى طريق، لأن هناك من يسعى الى عدم حل هذه المشكلة.
لقد التقينا بوزير الداخلية أكثر من خمسين مرة وفي كل مرة يعدنا بإنصافنا ، ولكن للأسف مواعيد عرقوبية،: التقينا ايضاً بالاخ رئيس الوزراء باسندوة وكذلك بالاخ المناضل عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية وأصدر توجيهات بحل قضيتنا مع تشكيل لجنة لمقابلتنا وفحص شهادات الخريجين، ولكن للأسف وزير الداخلية ومن حوله هم من يعرقلون تنفيذ القانون والتوجيهات.

هناك مماطلة

< ولمزيدٍ من الايضاح التقينا بالرقيب/ بشير علي يحيى الراشدي رئيس اللجنة التنظيمية للجامعيين العسكريين وقال:
- بدأنا اعتصامنا منذ شهرين تقريباً نطالب قيادة وزارة الدفاع تنفيذ قانون الخدمة في القوات المسلحة رقم ٦٧ الذي ينص بأن يعين الجامعين برتبة ضابط.. ولكن للأسف موقف وزير الدفاع غير مشرف منذ عام ٢٠٠٦م ونحن نطالب بتنفيذ القانون ولكن هناك مماطلة ورفض لتنفيذ القانون وتهاون في منح حوالي «٥٠٠» جامعي حقوقهم المشروعة والعادلة.
وأكد الراشدي استمرار الجامعيين العسكريين في اعتصامهم أمام مجلس النواب باعتباره الجهة المشرعة لهذا القانون الذي نطالب اليوم بتنفيذه، بالإضافة الى أن القضية منظورة في المجلس، ولكن للأسف لم نلمس تفاعلاً كافياً من أعضاء البرلمان لقضيتنا.

لا حياة لمن تنادي

< الجندي/ مصطفى عبدالله القحفة - نائب مدير إدارة التوجيه في اللواء ١٠١ شرطة جوية قال:
- عندما لمسنا عدم جدية قيادة وزارة الدفاع في تنفيذ مطالبنا القانونية المتمثلة بترقية الجامعيين بحسب المادة ١٣ و١٦ من قانون ٦٧ لسنة ١٩٩١م خرجنا من جميع وحدات القوات المسلحة والأمن البرية والجوية والبحرية.
وأضاف: التقينا برئيس لجنة الدفاع والأمن- العميد محمد يحيى الحاوري واطلعنا أن هناك برنامجاً ينسق في مجلس النواب لحل مشاكلنا .. هذا البرنامج حدد فترة اسبوع للنظر في قضية خريجي المعهد الفني للقوات الجوية ثم الجامعيين والبت في مشكلتهم وقضيتهم.
وتابع الجندي القحفة حديثه قائلا: هناك عدد من زملائنا الذين تخرجوا معنا في نفس العام استطاعوا ان يحصلوا على قرارات جمهورية بترقيتهم وطرحنا هذا الموضوع على مجلس النواب وتفهموا مطالبنا العادلة وحرروا مذكرة لوزير الدفاع والشؤون القانونية بإنصافنا بحسب القانون ولكن كلما ذهبنا لوزارة الدفاع والشؤون القانونية لمتابعة تنفيذ توجيهات مجلس النواب لا ندري من يعرقل إصدار قرار بالمتأخرين.. منذ عام ٢٠٠٦م وحتى اليوم ونحن نطالب ولكن لا حياة لم تنادي، لذا لجأنا للاعتصام لانتزاع حقوقنا المشروعة والقانونية..

سوف نصعد الاحتجاجات

< ومن وحدة التوجيه المعنوي بوزارة الدفاع قال الجندي فهد بن عبدالعزيز الحدا:
- منذ أكثر من شهرين ونحن معتصمون أمام مجلس النواب نطالب نواب الشعب العمل على تنفيذ قانون الخدمة في القوات المسلحة رقم (٦٧) لعام ١٩٩١م والذي نص على ترقية حملة الشهادة الجامعية من الجامعات اليمنية والجامعات المعترف بها من الجهات المختصة الى رتبة ضابط ويحدد مستوى الرتبة بمراعاة نوع التخصص ومدة الدراسة والخبرة وتبين اللائحة التنفيذية الاحكام والشروط المتعلقة بذلك.. واضاف: مطالبنا مشروعة وعادلة ونحن إذا لم نسعَ لانتزاع حقوقنا فلن نحصل عليها كون الحقوق تنتزع ولا تعطى، وإذا لم يتم الاستجابة الى مطالبنا سوف نصعد ونقوم باحتجاجات أمام منزل فخامة رئيس الجمهورية المشير عبدربه منصور هادي.

نريد حقوقنا بأثر رجعي

< الجندي/ جميل محمد الحيمي من منتسبي وزارة الدفاع أكد هو الآخر على مواصلتهم للاعتصام حتى يتم الاستجابة لمطالبهم المنصوص عليها في المادة (٦٧) من قانون الخدمة في القوات المسلحة لعام ١٩٩١م، وقال: لن نتنازل عن حقوقنا وسوف نطالب بصرفها بأثر رجعي لكل خريج من تاريخ تخرجه.

البرلمان يصوت بالإجماع على ترقية خريجي المعهد الفني للقوات الجوية

< أعربت اللجنة التنظيمية لخريجي المعهد الفني للقوات الجوية والدفاع الجوي عن بالغ شكرها وامتنانها لرئاسة وأعضاء مجلس النواب على جهودهم المضنية في حل القضايا المنظورة أمام البرلمان وبتهم في قضية خريجي المعهد الفني.

وأكدت اللجنة التنظيمية- في بيان صدر عنها تلقت «الميثاق» نسخة منه- أن إنصاف خريجي المعهد الفني واستيفاء حقوقهم المشروعة يجعلهم أكثر حرصاً وإدراكاً لواجبهم وأكثر التزاماً بأدائه بكل تفانٍ وإخلاص بما يعزز الارتقاء والتحديث في القوات الجوية والدفاع الجوي ويبعث في نفوسهم الفخر والاعتزاز بشرف الجندية والخدمة في القوات المسلحة.

وهنأت اللجنة التنظيمية في بيانها رقم (٢) كافة خريجي المعهد الفني للقوات الجوية والدفاع الجوي بتصويت مجلس النواب على ترقيتهم، الامر الذي مثل انتصاراً للعدالة وتفعيلاً للقوانين.

ودعا خريجو المعهد الفني رئاسة وأعضاء مجلس النواب إلى إلزام وزارة الدفاع بتنفيذ ما جاء في تقرير لجنة الدفاع والأمن امتثالاً لقرار المجلس وإلزامها بعمل آلية مزمنة للالتحاق بالدورات التأهيلية والبدء الفعلي في إجراءات الترقية.. وأهابت اللجنة التنظيمية في بيانها كافة الخريجين الاستعداد والجاهزية للعودة إلى القوات الجوية والدفاع الجوي ومباشرة الاعمال والواجبات والالتزام بالأوامر فور إقرار الآلية المزمنة للالتحاق بالدورات التأهيلية.

ولفت البيان الى احتفاظ اللجنة التنظيمية بحقها في اتخاذ كافة أشكال التصعيد في حالة الالتفاف أو عرقلة تنفيذ القرارات حتى إقرار الآلية المزمنة للالتحاق بالدورات التأهيلية.

الجدير بالذكر أن مجلس النواب كان قد أقر في جلسته المنعقدة أمس الاول بالاجماع على تقرير لجنة الدفاع والامن المتعلقة بمطالب المتظلمين من منتسبي القوات المسلحة والأمن.

شبابنا أكثر نضجاً

عبدالغني عبدالله الحمادي

اللقاء الذي جمع الزعيم علي عبدالله صالح مع شباب ساحات التغرير الذين قدموا اعتذارهم للزعيم موضحين له أنهم غُرر بهم وأن القائمين والمنضمين في الساحات خاصة حزب الاصلاح قد غدروا بهم وأنهم يلبسون لبس الطهارة والنقاء وهم يحملون في نفوسهم الحقد والحسد والخسة والتآمر على الوطن وشعبه، فشبابنا اليوم لم يعد كما يحسبه المشترك، فقد أصبح أكثر نضجاً ووعياً من ذي قبل لا يمكن أن يغرر بهم، فهم - اي الشباب - ينظرون للأمور ويزنون الافعال ويقارنون بين الأمس واليوم، فقد لقوا في ساحات التغرير اضطهاداً وسخرية وتهميشاً بمجرد معارضاتهم لبعض الأمور.. الاخوان لديهم قاعدة «إن لم تكن معي فأنت ضدي»، سألت أحد الاخوان مرة.. هل أنت مقتنع بتنفيذ بعض الأوامر من قادتكم وهل ممكن أن تعترض على ما لم تكن مقتنعاً به؟ قال: نحن تعلمنا منهم أن لا نرد أو نعترض على من همْ أكبر منا.. هكذا كانت إجابته.. بالله عليكم أين الحرية واحترام الرأي .. انهم غارقون في الفساد والإفساد، فهم يكممون أفواه أتباعهم ويمنعونهم حتى من مجرد الاستفسار.

لقد خرج هؤلاء الشباب منتصرين لأنفسهم رافضين الديكتاتورية الاخوانية المتسلطة والعبودية المدنسة التي يفرضها الاخوان على أتباعهم والموالين لهم، لكن هذه المرة أخطأ الاخوان فقد ظنوا أن الشباب في الساحات سيقدمون دائماً لهم الولاء والطاعة كغيرهم لكنهم صدموا برفض أوامرهم الديكتاتورية، وهذا ما حدث من خلاف في الساحات مع الوحدوي الناصري والحوثي والاشتراكي، فقد رأى الاخوان من منظورهم الحزبي والسياسي والشخصي أن الحق لهم في المنصات والمناصب الوزارية دون غيرهم بل يطمحون الى الرئاسة وهذا ما لمسناه وشاهدناه من تعدٍ سافر على صلاحيات رئيس الجمهورية كجزء من سياسات الاقصاء التي يمارسها باسندوة.

فلقد خرج شباب الساحات في صنعاء وتعز وإب وغيرها رافضين للهيمنة الاخوانية ومحاولة أخذ حقوقهم بالقوة وكان آخرها انسحاب ممثل الشباب من لجنة الحوار الوطني احتجاجاً على استحواذ الاخوان حقهم في التمثيل للحوار الوطني، ان انقلاب الشباب على الاخوان دليل على سوء الاخلاق وسوء الإدارة وسوء التخطيط، فهؤلاء لا يصلحون أن يعتلوا السلطة أو أي منصب ليحكموا شعباً وهذا دأبهم ونهجهم، اللهم اكفناهم بما شئت وكيفما شئت.

350 حالة اختطاف لأجانب في اليمن منذ عام 92م

أشارت إحصاءات رسمية إلى أن العام الماضي ٢٠١٢م شهد اختطاف ١٩ أجنبياً وعربياً بعضهم على يد قبائل مسلحة، والبعض الآخر على يد عناصر القاعدة.

وكان أبرز المختطفين نائب القنصل السعودي بعدنٍ عبدالله الخالدي الذي لا يزال مصيره مجهولاً منذ مارس/آذار الماضي باستثناء تأكيدات القاعدة أنه لديها، وكذا خبيرة تدريب سويسرية، تدعى سلفيا ابراهارت، وهي محتجزة منذ منتصف مارس لدى عناصر القاعدة في شبوة..

وخلال عقدين من الزمن، وتحديداً خلال الفترة من ١٩٩٢م إلى ٢٠١١م، تم خطف أكثر من ٣٥٠ أجنبياً أغلبهم من السياح، وقد أطلق سراح معظمهم بعد مفاوضات ودفع فديات وتلبية الحكومة لمطالب الخاطفين..

وتشكل حوادث الاختطاف للأجانب في بلادنا ظاهرة مستفحلة برزت مطلع تسعينيات القرن الماضي ومازالت تتصاعد وسط عجز حكومي عن معالجتها، بالرغم من الآثار التدميرية التي خلفتها على الاقتصاد اليمني، وخصوصاً على قطاعي السياحة والاستثمارات الأجنبية.

وحمّل الباحث الاجتماعي، مجيب عبدالوهاب، السلطات مسؤولية كبيرة، نظراً لاعتمادها في الغالب معالجات خارج قانون مكافحة جرائم الاختطاف والتقطع الذي تم إصداره قبل سنوات، وذلك عبر تنفيذها لمطالب الخاطفين.

ولفت إلى أن ظاهرة الاختطاف كبدت بلادنا خلال عقدين خسائر بمليارات الدولارات، جراء عزوف السياح عن القدوم إلى البلاد، وكذلك هروب المستثمرين العرب والأجانب.